



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية

اسم الكاتب: د. عدنان العربيد، د. سمير شرف، عبير سليمان عطيرة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3962>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 03:13 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفله في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية

* الدكتور عدنان العربي
** الدكتور سمير شرف
*** عبر سليمان عطيرة

(قبل للنشر في 15/3/2005)

□ الملخص □

تناول هذا البحث دواعي انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ولذلك تطرقت إلى وجهات نظر كل من معارضي هذا الانضمام ومؤيديه، وكان ذلك في سياق تحديد متطلبات انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية في المدى القصير والطويل الأجل، ولذلك تم دراسة المتطلبات التالية في المدى القصير الأجل: تحرير المبادرات التجارية من القيود الجمركية، وتطوير القوانين الاقتصادية، وحماية الملكية الفكرية، كل ذلك بهدف تمكن قوانين وأليات السوق المتمثلة بالشفافية والمنافسة من السيطرة على الاقتصاد الوطني، أما المتطلبات التي تم دراستها في المدى طويق الأجل فهي: توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعوييمها في سياق بناء مؤسسات آلية اقتصاد السوق (الأسواق المالية والشخصية)، وبالتالي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما حاول هذا البحث توضيح مدى الربح أو الخسارة، التي من الممكن أن تنتج عن انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك معوقات تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق، ومعوقات انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، وقد توصل البحث إلى نتائج هامة مفادها: أن انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية، أو غيرها من الشركات أمر لا مفر منه، فليس هناك مجال أمام سوريا إلا أن تقلل الخسائر المحتملة، وأن تعتزم الفرص الجديدة التي يتيحها النظام العالمي الجديد، وتحويل هذه الفرص من نظرية إلى واقعية، وذلك من خلال تأمين متطلبات الانضمام على المدى القصير والطويل، خاصةً تحقق المتطلبات الأكثر أهمية، وهي الشفافية والمنافسة، والتي تجعل الاقتصاد السوري بمستوى الشركات الدولية، وتتضمن له النجاح في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وبالتالي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأقل التكاليف.

* مدرس، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية. سوريا.

** أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

*** طالبة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

Restructuring the Syrian Economy to Enter Market Economy and Word Trade Organization

Dr. Adnan A I- Arbiad*
Dr. Samir Sharaf **
Abeer Suleiman Oteirha ***

(Accepted 15/3/2005)

□ ABSTRACT □

This research discusses the reasons for Syria to join the World Trade Organization. I have dealt with the two points of view (opposers and upholders) in sequence of the requirement of Syria joining the (WTO) in short and long terms .It has to complete the following requirement in the short - run :

- Releasing the trade exchanges from the customs duties.
- Developing the economic laws.
- Intellectual ownership protection.

All these in order to control of market laws represented by competence and transparency.

As for the requirements that have to be studied in the long- extensions they are:

- Unifying Syrian Currency exchange in order to float in sequence of constructing the economy market Facilities as Financial private markets in order to join (WTO) .

This research also tries to explain the range of winning or losing as result of Syria gining to (WTO). It also identifies the barriers of Syrian economy changing in a market economyand its difficulties of gining to (WTO).

This study has reached to an important result which is:

- Syria is gining to(WTO) or any other sharing is inevitable, because there is no way for Syria but to decrease the probable loses and to get benefit of the new chances which are exposed by the New International System .

Syria has to change these chances from theory to reality through fulfilling the gining requirements for the short and long terms, especially the more important requirements, which are transparency and importance, which raise the performance and enable it to achieve success through moving to market economy and ginning World Trade Organization at a lower price.

*Lecturer, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Associate Professor, Sciences Of Finance And Banking Department, Faculty Of Economics, Tishreen University , Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student, Economics And Planning Department (International Relations), Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

لقد شهد العالم تحولاً حذرياً في ترتيب العناصر المكونة لقوة العالمية، ومن أهم عناصر هذا التحول تعاظم القوى الاقتصادية، وبروز الدبلوماسية الاقتصادية، كأهم أدوات العلاقات الدولية الراهنة، إذ اتجه المجتمع الدولي نحو تنظيم العلاقات التجارية الدولية سواء عبر الاتفاقيات الثنائية، أو الإقليمية أو الدولية، وتضارفت الجهود الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد النظام الدولي متعدد الأطراف، والبداية كانت مع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات)، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة لمؤتمر يضم 18 دولة، وارتفع عدد المؤتمرين بنهاية المؤتمر إلى /ثلاث وعشرين/ دولة، وذلك بهدف التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية، ووافق المؤتمرون على أن أية اتفاقية يتم التوصل إليها ستكون مؤقتة بطبعتها حتى يتم إقامة منظمة التجارة الدولية، وهكذا نمت المفاوضات في هذا المؤتمر على أساس ثانٍ لتخفيف الجمارك على السلع الواحدة بعد الأخرى، وبعد ذلك تم جمع هذه الاتفاقيات الثنائية لتشكل اتفاقية شاملة من عدة أطراف، أصبحت تعرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، وتم تبني هذه الاتفاقية رسمياً في 3/تشرين الأول عام 1947، وقد كانت سوريا إحدى الدول الثلاث والعشرين التي أسست الغات(GATT) في عام 1947، غير أن سوريا انسحبت من عضويتها في عام 1951، احتجاجاً على انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية المذكورة، والتي مرت بجولات ومراحل تطور عديدة كان آخرها جولة الأوروغواي، التي أسفرت عن ولادة منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي أرست أوسع نظام تجاري دولي، ويتزايد منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عدد الدول الأعضاء فيها حتى وصل إلى 144 دولة، معظمها من الدول النامية، يضاف إليها نحو 30 دولة تقدمت بطلبات للانضمام إلى هذه المنظمة، ويعتزم سوريا تقديم طلب رسمي للانضمام إلى هذه المنظمة في عام 2001، أصبح عدد الدول العربية المنضمة، أول التي تقدمت رسمياً بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 15 دولة عربية.

أهمية البحث:

إن بروز منظمة التجارة العالمية يجسد الأداة الرئيسية للعلوم الاقتصادية، والتي تفترض أن العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، المرتبطة بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للقارات، ولهذا كان الاتجاه نحو التداخل، والتكميل الاقتصادي، واندماج الدول نحو نظام اقتصاد السوق الحر، والشخصية، والشفافية، والمنافسة، وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي وسيلة لتحقيق النمو، وتحويل المعرفة والمعلومة إلى سلعة استراتيجية يتركز حولها الاقتصاد العالمي، وباعتبار أن سوريا ما زالت خارج إطار هذه المنظمة، ترى الباحثة انه لا يمكن لسوريا أن تبقى معزولة عن الاقتصاد العالمي ومستجداته، وإلا بقيت خارج إطار التعامل التجاري الدولي وستكون عرضة للكثير من التحديات، والتكاليف التي تفوق حتماً كل تكاليف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، في ضوء ما سبق تكمن أهمية بحثنا بضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتحقيق المتطلبات الهيكلية الضرورية لتجنب الكثير من المعنكسات السلبية وضمان النتائج الإيجابية على الأصعدة كافة.

أهداف البحث:

تضمن البحث مجموعة من الأهداف ومنها:

- 1 كافية هيكلة وتجهيز الاقتصاد السوري لمواجهة الاستحقاقات المتمثلة بالشراكات الدولية والإقليمية والعربية، من خلال نظام السوق.
- 2 إظهار مدى الربح والخسارة على المدى القصير والطويل، من خلال تطبيق آلية نظام السوق في هذه الشراكات المذكورة.

منهج البحث:

سنعتمد منهج البحث العلمي من خلال التركيز على المنهج الاستباطي (انطلاقاً لموضوع البحث) القائم على الافتراضات، والتحليل، والنتائج، والتقييم لكل الظواهر الاقتصادية، مع التأكيد على أهمية المنهج الاستقرائي، خاصةً ونحن نهدف في هذا البحث إلى الشفافية، وبالتالي قياس أو استقراء الحقائق كما هي.

الفصل الأول: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ضرورة أم خيار؟

المبحث الأول: داعي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

لقد وقف خبراء الاقتصاد في سورية من الانضمام إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية موقفين متباغبين، أحدهما يدعو للانضمام، والآخر لعدمه، وكل فريق يضع في اعتباره الاعتبارات المؤيدة لرأيه، ولهذا سنعرض حجج كل من الفريقين على النحو الآتي:

أولاً: حجج الداعين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

يستند الرأي المؤيد لانضمام سورية "للغات 94" على أساس أن لا مجال لتجاهل انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية ويوضحون رأيهم بالنقاط الآتية:

1. لقد برهن التاريخ الاقتصادي على أن اقتصاد السوق مقارن بغيره من النظم الاقتصادية والاجتماعية يحقق معدلات نمو اقتصادي حقيقة تسهم بشكل أفضل في حل المشكلة الاقتصادية.¹
2. إن آثار تطبيق الاتفاقية سيطال الدول كافة، بغض النظر عن عضويتهم، وستشمل مجالات التطبيق العملي للاتفاقيات نواح تضم الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (التكنولوجيا)، وتجارة مختلف الخدمات، من سياحة، ونقل، ومصارف، واستشارات، ومنهن حرمة علمية، وفعاليات تجارية ذات صلة بالاستثمار والتنمية.²
3. يقيد نفاذ الاتفاقيات فترات زمنية، أى تحديدتها بما يتبع للدول المتعاقدة تسوية أوضاعها، بحيث تتسم وجملة الإجراءات والسياسات المطلوبة، عملاً بمضامين "الغات 94"، لذا يتطلب انضمام دولة معينة، الالتزام بالتطبيق الكامل وفي المواعيد التي فرضتها تلك الاتفاقيات.

1 العربيـد، عـدنـان، 1995-1996 - التحليل الاقتصادي الجـزـني، مطبـعةـ المـديـنةـ، دـمـشـقـ.

2 العيسـويـ، إـبرـاهـيمـ، 1995-ـالـغـاتـ وأـخـواتـهـ - النـظـامـ الجـديـدـ لـلـتجـارـةـ الـعـالـمـيـةـ وـمـسـتـقـلـ الـتـنـمـيـةـ الـعـرـبـيـةـ، مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ،

بـيرـوتـ صـ13ـ.

4. إن التأخر في الانضمام عموماً، وتأخر سوريا خصوصاً ليس في صالحها، نظراً لما سيؤدي إليه من اختصار في المدة الازمة والمتأحة، لمواومة كل من الهيئات الاقتصادية، والأنظمة التجارية السورية من جهة، وواقع التطبيق العملي، ووسائل تطويره، وأساليبها من جهة أخرى.
5. لن يؤدي انضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية لخرق مبادئ مقاطعة إسرائيل، ولا يعني انضمام أية دولة عربية إلزامها بذلك سندأ للمادة 35، وقد كان لانضمام تونس وفق ما سبق أبرز برهان على ما تقدم.
6. فضلاً عما سلف، تجيز المادة 94 من الاتفاقية للدول النامية، اتخاذ جملة إجراءات وقائية تحول وإدخال سلعة معينة يمكن لاستيرادها الإضرار بمصالح المنتج المحلي، وهذا ما يرسخ من الحماية الموضوعة أصلاً لصالح الصناعة الوطنية.
7. سيؤدي تحرير المستوردات إلى توسيع لقاعدة الإنتاجية، وتطويرها وتحديثها، وخفض كلفة الإنتاج، ورفع مستوى نوعياً لمواجهة تحديات المنافسة للمنتج - أو المنتجات - الأخرى غير الوطنية.³
8. سيخلق وجود سوريا في الغات الدافع الأمثل للمنتجين السوريين في الإسراع بتطوير منتجاتهم، بما ينعكس على المستوى الاقتصادي العام والتكمية، والارتفاع بال الصادرات كما وكيفاً، وبالتالي زيادة الدخل الوطني.
9. سيمثل مبدأ الدولة الأكثر رعاية كمعاملة لن تتوفر لسوريا خارج إطار "الغات 94" ، المعبر للأسوق الدولية بعيداً عن قيود المعاهدات والاتفاقيات، التي تحول وتحقيق ذلك الآن، أو لاحقاً بالنسبة للدول غير الأعضاء - فرضاً - وهذا بحد ذاته أحد الجوانب المتميزة للمنتج والمنتج، والتي لا يتصور تحققها خارج "الغات 94".
10. إن النصوص التي ستؤدي لخفض الدعم الحكومي للمنتج والمصدر المحلي، سترفع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، مما سيحفز المصدر السوري على زيادة الإنتاج من حيث الكم والكيف، ولا سيما وأن سوريا دولة مصدرة للمنتجات الزراعية كالقطن والقمح والخضار والفاكهه.
11. إن تحرير التجارة سيستبعه زيادة في التحصيلات الضريبية، إضافة لقيم الضريبة المضافة (VAT) ، أي ضريبة القيمة المضافة، والتي تشكل القسم الأكبر من حصيلة الواردات، ومعظم وارداتها باتت أساس التحصيلات الضريبية، وذلك في دول عدة منها المغرب والأردن وتونس ومصر .
12. سيتم وبمقتضى الاتفاقيات تقليص حجم استيراد الصناعات، ويعتبر أدق السلع المصنعة التي تمثل تحدياً للمنافس الوطني الناشئ حماية له لحين تمكنه من المنافسة، ومن جانب ثانٍ ستستفيد سوريا من المساعدات الفنية في مجالات التقييم الجمركي والتعرفة، والسياسات التجارية والإعفاءات، كذلك التدريب والاتصالات مع الخبراء، بما يرفع من كفاءة الموظف المحلي المختص، عدا عن الدورات المتخصصة في مجالات "الغات 94" تحديداً، من جوانب التفصيل والتطبيق الفاعلية والدراسات المقارنة.⁴

ثانياً: حجج معارضي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

³ العيسوي، إبراهيم، 1995- الغات وأخواتها، مرجع سابق.

⁴ العيسوي، إبراهيم، 1995- الغات وأخواتها، مرجع سابق.

1. إن منظمة التجارة العالمية ستفرض شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية، التي ستكون محكمة بقيود أشد على الدول النامية ومنها سورية، والتي ستتحول إلى سوق كبيرة، تستغلها الدول الصناعية لتصريف إنتاجها الفائض عن حاجاتها، وهذا ما سيؤدي إلى خمول اقتصادي في الدول المستوردة لهذا الفائض.⁵
2. ففي مجال الصناعة السورية يرى معارضو الانضمام: يتوجب الأخذ بمبدأ السوق المفتوحة، تنفيذاً لأحكام "الغات 94" مما سيلحق أذى الأضرار بالصناعة السورية، ويفقدا قدرتها التنافسية، رغم النصوص التي تجيز لسوريا بفرض إجراءات وقائية مؤقتة، وذلك لارتفاع تكلفة الإنتاج كنتأج لاتفاقية حماية الملكية الفكرية وقيم التقنية المصنعة في الدول المتقدمة، وعدم قدرة الصناعة السورية على المنافسة لما تتطلبه الأخيرة من مواصفات الجودة في الإنتاج، وعمليات التعبئة والتغليف والدعائية والنقل، وسوى ذلك من أساليب حديثة لا قبل لصناعتنا بتحقيقها إلا على حساب التكلفة، وضعف القراءة على المنافسة تقنياً، لاعتماد الصناعة السورية على معدات بدائية أو مستعملة أو منسقة في دول المنشأ، واعتماد الصناعة السورية على الحماية والدعم كضمان لاستمرارها.
3. أما في مجال التجارة الخارجية: فيرى معارضو الانضمام: سينجم عن تحرير التجارة الخارجية توسيع للاقاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، إلا أن ذلك يستلزم شروطاً لا بد من توافرها، فانضمام سورية من شأنه وضع المنتجين السوريين أمام تحديات تدفعهم لبذل مجهودات ضخمة بغية تطوير الإنتاج.⁶
- 4- في مجال الخدمات المالية والمصرفية: يتطلب انضمام سورية لاتفاقيات "الغات 94" موافقتها على جميع ما تشتمل عليه، ومن أهمها "اتفاقية تحرير الخدمات" الشاملة للخدمات المالية والمصرفية، والسياحية، والاستشارية، مما يعرض المؤسسات القائمة بالخدمات لمنافسة فاشلة، نظراً لكونها غير مؤهلة، ولا تمتلك أبسط مؤهلات الخوض في معركة تنافس كهذا، ولا تستطيع الصمود في مواجهة سواها من هيئات متطرفة شكلاً ومضموناً.
- 5- بما يتصل بقطاع الخدمات: سيقضي الشرط الاجتماعي باحتساب الأجور لليد العاملة، وما يلحق من مكافآت، وحوافز وعوائد تقاعدية، على أساس التمايز بين الدول الأعضاء، وبذلك تفقد سورية ميزة انخفاض أجور اليد العاملة.
- 6- أما فيما يتعلق بالتحصيلات الجمركية: سينجم عن الانضمام إلى(WTO) خفض للإيرادات الجمركية، وبصورة رئيسية تحديد سقف للتعرفة الجمركية، الذي سيحرم الخزينة من موارد تجاوز سقف "الغات 94" كالسيارات وبعض السلع الكمالية(250%)، وهذا ما لا تقره حدود سقف الاتفاقية المذكورة.⁷
- بناءً على ما تقدم ترى الباحثة أنه ونتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية، لا يمكن لأي دولة ومنها سورية، أن تبقى معزولة عن الاقتصاد العالمي ومستجداً ته، وإلا بقيت خارج إطار التعامل التجاري الدولي، ووضع أمام صادراتها الكثير من العقبات والقيود، نظراً لعدم استفادتها من شرط الدولة الأولى بالرعاية، الذي يسمح بتبادل المزايا والمنافع لأعضاء منظمة التجارة العالمية دون غيرها، وما إلى ذلك من المزايا والاستثناءات والإعفاءات الممنوحة

⁵ نتائج جولة الأوروغواي وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.

⁶ شعبان، إسماعيل، 1997 - العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة حلب، ص.5.

⁷ الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2001،

انظر //www.arabicnews.com http://.

في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تستكمل مسيرة تحريرها للسلع والخدمات مع حلول عام 2005، إذ تبقى دائمًا تكاليف عدم الانضمام أكبر من تكاليف الانضمام، لذلك ترجم الباحثة الرأي الأول، والذي يرى حتمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، استنادًا لما تنتهجه السياسات الاقتصادية في سوريا منذ بداية الثمانينات، والتي تتصف بالمرونة، وترمي في مضمونها إلى تطبيق اقتصاد السوق، عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحالية، بإيجاد الأسواق للمنتجات المحلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، ويرأى الباحثة فإن انضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على اعتبار أنها عضوة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سيمكنها من المشاركة في صياغة وبناء النظام التجاري العالمي الجديد، وبجعلها قادرة بالفعل على الدفاع عن مشكلات الدول العربية والنامية على الساحة الدولية، وهذا ما أكدته سوريا في 13 تشرين الثاني نوفمبر 2001⁸ بتقديمها طلب رسمي للانضمام كعضو كامل العضوية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث يدرج هذا الطلب في إطار تعديل مسيرة الإصلاح الاقتصادي، التي تنتهجهها سوريا منذ أكثر من عامين، تحت قيادة سيادة الرئيس بشار الأسد، وحسناً فعلت الحكومة السورية بتقديم هذا الطلب، الذي يأتي ليس ثغرة كبيرة خلقها غياب سوريا لأكثر من نصف قرن عن المشاركة في النظام التجاري الدولي، والمساهمة في إرساء قواعده هذا من جهة ومن جهة أخرى، ومملاً يدعو للشك أن بقاء سوريا خارج منظمة التجارة العالمية أصبح غير واقعي في إطار السياسة الحالية المتوجهة نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي، سواء بتوقيع سوريا لاتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، والمفاوضات التي أجرتها وتجريها سوريا مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية بين سوريا وبلدان الاتحاد الأوروبي، أو بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاسيما وأن أحكام منظمة التجارة العالمية لا تتعارض مع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي اعتمدت في قواعدها وأحكامها القواعد والأحكام الناظمة لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً على أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ينص صراحة على الالتزام بقواعد وأحكام هذه المنظمة، وأن انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية لن يحول دون إمكانية استمرار سوريا بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية في تطبيق أحكام اتفاقية المقاطعة العربية ضد إسرائيل، لذلك وانطلاقاً من التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، والمالية، والتكتلات الاقتصادية، كان لابد من إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد السوري، وذلك بتأمين العديد من المتطلبات، والتي تكفل في حال تحققتها تجاوز كافة هذه التحديات، وتحقق وبالتالي لل الاقتصاد السوري الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو الشراكة الأوروبية المتوسطية، أو سواها من الشراكات بأقل التكاليف، والتي سيتم عرضها على النحو التالي:

المبحث الثاني: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) :

ليس هناك من شك أن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عديدة ومتعددة، وهي لا تختلف بجواهرها في النهاية عن متطلبات الإصلاح الاقتصادي، وعن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعن متطلبات الشراكة السورية - الأوروبية، التي تهدف جميعها إلى تسريع وتائر النمو الاقتصادي في سوريا، عن طريق استثمار عوامل الإنتاج في سوريا، وميزاتها النسبية الاستخدام الأمثل لما فيه رفاهية ومصلحة الشعب والوطن، خاصةً وأننا نعتقد بأن هناك علاقة طردية بين التقدم والمنافسة، أما عن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فنقسم إلى: متطلبات على المدى القصير والأجل ومتطلبات على المدى الطويل الأجل.

أولاً: المتطلبات على المدى القصير:

⁸ الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2001، مرجع سابق.

1- تحرير المبادرات التجارية من القيود الجمركية: يعتبر تحرير قطاع التجارة الخارجية من المتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي هي بمثابة شروط للانضمام، ويتم ذلك بإلغاء القيود الكمية، والفنية، والإدارية كالمنع والحظر والتقييد والمحصل، وعدم التمييز في المعاملة بين المنتج الوطني والمنتج المستورد، وكذلك إلغاء الرقابة على القطع الأجنبي، وتوحيد أسعار العملة السورية، وتعوييمها، وحرية تحويل القطع الأجنبي إلى الخارج، والتحرير المطلوب لا يقتصر على السلع لوحدها، بل يمتد ليشمل قطاعات هامة من الخدمات كالمصارف، والتأمين، وغيرها من القطاعات، وفي الحقيقة إن تحرير المبادرات التجارية والخدمات يستلزم تحرير كامل الاقتصاد الوطني من القيود المعيقة لمسيرته وتطوره.⁹

2- محاولات تطوير القوانين الاقتصادية: إن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في سوريا، ولاسيما إصدار وإعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات، كتعديل قانون الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991، والأحكام الجديدة بشأن إدخال وإخراج وحيازة العملات السورية والأجنبية، و القانون رقم 28 الصادر في 29/3/2001 والخاص بتأسيس مصارف خاصة في سوريا...الخ تعتبر من الشروط والمتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب إضافة لذلك مراجعة العديد من القوانين والتشريعات، والتي منها مشروع قانون السوق المالية، إضافة لقوانين تشجيع الاستثمار، والقانون التجاري، وإجراءات العقود والتعاقد المتعلقة بالمشتريات الحكومية، وكذلك الاعتراف بقرارات التحكيم الدولية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.¹⁰

برأي الباحثة أن سوريا، وحتى الآن اتبعت الطريق التدريجي في الإصلاح، وخاصة في مجال الإصلاح المصرفي والمالي، وهو خيار سليم نظراً لما آلت إليه التغيرات المتسرعة من الفوضى والانهيارات الكبرى، كما حصل في روسيا مثلاً، ولكن لازال هنالك حاجة لإصدار وتعديل العديد من القوانين والتشريعات، لذلك فالمطلوب من سوريا الآن وضع برنامج متكملاً يلبي حاجات سوريا للتغيير، عن طريق تعديل بعض القوانين وإقرار قوانين جديدة، والتي تتلاءم و التحول الفعال للاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق، المنفتح على التجارة العالمية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة "2006-2010"¹¹ إلى جانب القيام بالتغييرات المواكبة لها، في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، في الصناعة والزراعة والتجارة، حتى تصل عملية التحديث والانفتاح إلى تحقيق النمو والتطوير المطلوب.

3- حماية الملكية الفكرية: إن انضمام سوريا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى خضوعها لأحكام أربع معاهدات دولية متعلقة بالملكية الفكرية وهي: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المبرمة سنة 1886 وذلك حسبما عدلت في باريس سنة 1971، واتفاقية باريس المبرمة سنة 1883 حسبما عدلت في استوكهولم سنة

⁹ الحمش، منير، *قانون الثاني 2003- الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة*، الطبعة الأولى، دار الرضا، ص 230.

¹⁰ راتب، شلاح، 20-3-2001 - حول إصلاح النظام المالي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.

¹¹ البساط، هشام، 4-7 حزيران (يونيو) 2001- تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق.

1967، واتفاقية روما لحماية فنون الأداء المبرمة سنة 1981، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المبرمة سنة 1981، وقد خطت سورية خطوة هامة إلا أنها ليست كافية في هذا المجال بإصدار قانون حماية المؤلف، وبانضمامها إلى اتفاقية دولية واحدة هي اتفاقية باريس لعام 1863 لحماية الملكية الصناعية، لذلك كان لابد لسورية من أن ترتب أوضاع حماية الملكية الفكرية، وذلك بالإنضمام إلى المعاهدات، والاتفاقيات الدولية الكثيرة والنافذة في هذا المجال، عبر دراسة المعاهدات، والاتفاقيات الدولية بعناية، وتقرير ما يتوجب فعله تجاهها بضوء حقيقة أنه وبمعزل عن منظمة التجارة العالمية فإن الشركات الأجنبية ستحج عن الاستثمار في سورية، طالما أن مبادراتها وحقوقها الصناعية والفكرية غير محمية في إطار القانون السوري.¹²

4- سيطرة قوانين وأليات السوق: لقد وجدت السوق منذ وجد التجمع البشري وقام التبادل بنوعين، فالنوع الأول هي: السوق التقليدية العمومية: وقد وجدت تاريخياً مع ظهور التبادل البسيط، والنوع الثاني هي السوق الحديثة الحرة: وهي سوق مختلفة بشكل جوهري عن السوق التقليدية، ومكمن الاختلاف بين هذين النوعين، يأتي من طبيعة اجتماعية بالمعنى الواضح، لا من طبيعة اقتصادية، فالسوق التقليدية ملك مشاع للجميع، أي "كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية، على عكس السوق الحرة، وبعد التاريخ الاقتصادي الحديث تاريخ اقتصاد السوق متاليًّا من أصوله وحتى نهايته المحتملة، حيث أخذ هذا الاقتصاد شكل أسطورة لم تمح بعد من أذهان الأفراد والمجتمعات والدول ولن تمحى، ولا يقتصر السوق نماذج وأنماط متعددة، إلى حد أنه يصعب مطابقة اقتصاد أي دولة مع اقتصاد دولة أخرى، حيث توجد أدوار مختلفة للدولة، وللقطاع الخاص، وقواعد ونظم وأسس مختلفة باختلاف البلدان، وسنرى هذا الطيف الواسع إذا قارنا اقتصادات بلدان مثل اليابان وكوريا والصين وبنغلادش ولبنان وال سعودية وتونس والكونغو وجنوب إفريقيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، والبرازيل.. الخ مع بعضها بعضاً، ومن هذه النماذج نموذج اقتصاد السوق الليبرالي، ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الأوروبي، ونموذج اقتصاد السوق الياباني".¹³

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه، ماهي الآليات والدعائم الأساسية لاقتصاد السوق، التي تحتاجها سورية في تحولها المنشود إلى اقتصاد السوق الحر، والتي تكفل تجنب سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتضمن تحقق العديد من الإيجابيات؟ في الحقيقة إن انتقال سورية إلى اقتصاد السوق الحر يتطلب اعتماد سورية على آليات السوق، والمتمثلة بالشفافية والمنافسة بصورة أساسية والتي سيتم عرضها على النحو التالي:

أ- الشفافية: وتعني الشفافية: الإصلاح عن السياسات ذات العلاقة، بما فيها الحاجز أمام السوق، والقيود التمييزية وهي: ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة معلنة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، و هي ركن أساسى وعامل هام في ترسیخ وتكريس الديمقراطية في المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، كما أنها توفر المعلومات الكافية عن الوضع الاقتصادي لأي بلد بوضوح (كالقوانين والأنظمة والخدمات والمنتجات وتوزيع الاستثمارات...الخ)، وبذلك تضمن الشفافية إتاحة البيانات والمعلومات عن كل مكونات الاقتصاد القومي، كما تضمن استمرارية توفيرها في أي زمان أو مكان¹⁴، وتمارس

¹² نتائج جولة الأورغواي وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.

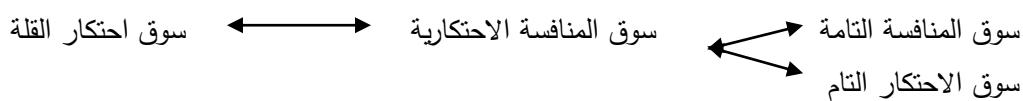
¹³ سعيفان، سمير، حزيران 2003- قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، ص 328.

¹⁴ مواقف اقتصادية، تشرين الثاني/نوفمبر 1998- الفساد والتنمية، من سلسلة المجلات الالكترونية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية.

الشفافية في سورية بطرق متعددة، وذلك عبر نشر القوانين والنظم واللوائح، وتوزيع التقارير الدورية حول أنشطة المؤسسات الحكومية والخاصة، وبحث البيانات الصحفية، ولكن سورية تحتاج بالإضافة لذلك، إلى ربط المعلومة بالزمان والمكان، وهي بحاجة إلى آلية للسوق في صناعة المعلومات، كما تحتاج إلى إصدار القوانين والأنظمة، التي تترجم مخالفات سوق المعلومات، والعناصر التي تعيق آلية المنافسة، وأليات السوق، وتحفيز الطلب على المعلومات¹⁵، إلا أن الشفافية وبرأي الباحثة كبعد ذاتي، غير كاف للتعرف على الحقائق، وبالتالي للتعامل معها كممارسة عملية، فنظرًا لأهمية الشفافية الناتجة من كونها آلية قياس الحقائق، كان لابد من آلية تقيس الشفافية والمتمثلة بتوفير المنافسة (آلية قياس الشفافية)، الآلية الأكثر أهمية من آليات اقتصاد السوق، فماذا تعني المنافسة وما هي أنواعها؟

بـ المنافسة: تعتبر المنافسة آلية قياس مستوى تحقق الشفافية في أي بلد من البلدان، فقد أثبتت التجربة أن مجرد التأكيد على ترسیخ سلطة القانون الوضعي، الذي يحتم الإدارة بالمعلومة فقط، غير كافٍ لتحقق دقة ومصداقية المعلومات، لدرجة يمكننا معها القول: إن تتحقق دقة ومصداقية المعلومات، وبالتالي قياس الحقائق، أو التحديد الموضوعي أو الوجودي لها غير ممكن، إلا في مناخ المنافسة.

والمنافسة تعني: أن يعرض في السوق كميات من السلعة المطلوبة من قبل أكثر من مصدر، في الوقت الذي يكون طلب السوق من هذه السلعة محدوداً بشكل عام، وعندما يتم الشراء نتيجة للطلب فإن الكميات المعروضة للبيع من مختلف المصادر هي التي تحدد سعر السلعة، فلا يمكن للاقتصاد أن يكون اقتصاد سوق حر، إذا لم يكن في السوق منافسة، يتقرر ومعها السعر حسب العرض والطلب، وللمنافسة أنواع عديدة ومنها: سوق المنافسة التامة (الكافلة) وسوق الاحتكار، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار القلة،¹⁶ وتعتبر سوق المنافسة الاحتكارية أكثر واقعية من أشكال وهياكل الأسواق السابقة، إلا أن هذه السوق ليست في الحقيقة إلا جسر للعبور، أو التحول من أسواق المنافسة الكاملة، وأسواق الاحتكار إلى أسواق احتكار الأقلية، والتي باتت تسسيطر على هيكل وبنية أسواق التصنيع في الاقتصاديات المتقدمة وحتى المختلفة، ويعني هذا العبور بفتح الحياة (المنافسة) في الاقتصاد، وتطبيع هذه الحياة الاقتصادية كما يتضح من المخطط التالي:¹⁷



برأي الباحثة: أن التأهل للمنافسة ومواصلتها بجدارة، هو الطريق الوحيد لبقاء الاقتصاد السوري قادرًا على الصمود أمام التحديات، فالمنافسة توفر المعلومات اللازمة لمواجهة تحديات النمو، وزيادة الإنتاجية، والتي تسهم بدورها في إقناع رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين والجهات المانحة إلى ضرورة الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين الأوضاع التنافسية للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجاتها الوطنية المنافسة، وفتح أسواقنا المنتجات

¹⁵ العربي، عدنان، 1995-1996 - التحليل الاقتصادي الجزائري، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق ص 434.

¹⁶ العربي، عدنان، 1995-1996 - التحليل الاقتصادي الجزائري، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق ص 435.

¹⁷ العربي، عدنان، 1995-1996 - التحليل الاقتصادي الجزائري، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق ص 435.

العالمية دون خوف، ولكن الاقتصاد السوري يواجه حتمية التحدي والتطوير، لا لكي يعالج موقع الخلل والقصور وحسب، بل لكي يتأهل للصمود أمام رياح المنافسة القادمة، لذلك يعد التحول إلى اقتصاد السوق والمشاركة في معرك المنافسة أمراً حتمياً، فلم يعد بالمكان استمرار الاقتصاد السوري ممثلاً خلف جدران الحماية، لذلك لابد من تدعيم وتطوير آلية المنافسة في سورية كأهم أسس ومقومات اقتصاد السوق الحر.

ثانياً: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المدى الطويل:

1 - توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويتها:

يعرف سعر الصرف: بأنه ثمن عملة دولة ما، مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين. ويعرف سعر صرف الليرة السورية: بأنه عدد الوحدات النقدية التي تعادلها هذه الليرة بالدينار الأردني أو بالدولار الأمريكي، وقد اعتمدت سورية سياسة الرقابة على الصرف منذ عام 1963 وذلك في 22/نيسان 1981، ثم استخدمت الحكومة سياسة تعدد أسعار الصرف، عندما أصدرت السلطات النقدية قراراً بإنشاء السوق الموازية للصرف، وحددت السعر في هذه السوق بمقدار 5,45 لـ.س للدولار الواحد، إلا أنه وفي الظروف الراهنة، ومع ظهور ثورة المعلوماتية، التي شكلت من العالم سوقاً واحدة متقاربة ومتتجانسة، أصبح من غير الممكن استخدام نظام الرقابة على الصرف، ولاسيما أن الاتجاه الحديث في الاقتصاد هو الليبرالية الاقتصادية، واقتصاد السوق، والتحرر من كل القيود وخاصة الرسوم الجمركية، التي ستزول بفضل منظمة التجارة العالمية، وسوريا كغيرها من الدول لابد أن تسعى بكل إمكانياتها للقضاء على ظاهرة تعدد أسعار الصرف، وتعدد الإجراءات للانتقال إلى التوحيد، فالافتتاح الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، "ولاسيما الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية موضوع حديثاً" يتطلب تحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، لكي يتاسب مع الدول المجاورة، كما أن توحيد سعر صرف العملة السورية تمهدأً لتعويتها، وحرية تحويل القطع الأجنبي إلى الخارج، والتي تعني فك الربط القائم بين عمليتي الاستيراد والتصدير، هذا التحرير لا يقتصر على السلع وحسب، بل يشمل تحرير الاقتصاد الوطني بأكمله.¹⁸

2- بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

لقد تحولت خلال عقد التسعينيات بلدان كثيرة، ومن بينها بلدان عربية كمصر مثلاً، من استراتيجية اقتصادية موجهة نحو الاشتراكية، إلى استراتيجية أقوى توجهاً وهي اقتصاد السوق، والذي تطلب منها إجراء تحويل في الإطار المؤسسي من أجل تحسين خدمة الاقتصاد السوفي، عبر الأسواق المالية، والشخصية، والتي تشكل الأدوات الداعمة لاقتصاد السوق.

أ- الشخصية: نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في العالم، ونتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي، وكشف أسرار النظام الاقتصادي الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية، أصبح الاعتقاد سائداً في العديد من دول العالم إلى وجوب الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن تترك الدولة فرصة أكبر للقطاع الخاص، وهذا ما نشأ في العديد من الدول الاشتراكية والعربية كمصر وتونس والجزائر، والتي قررت الشخصية والتي تعني بمفهومها المباشر: نقل الملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع المباشر، أو التملك، أو المبادلة بالديون، أو من خلال عقود الإدارية، أو التأجير.

¹⁸ كنعان، علي، أيار 2000-النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، ص ص 107-108.

¹⁹ قلعاوي، غسان، 1995-القطاع العام إلى أين، خواطر حول تخصيص القطاع العام، الطبعة الأولى، دار المكتبي. ص 53.

ترى الباحثة أن الخخصصة لم تأت من الفراغ، بل ولدتها مجموعة من النتائج الاقتصادية، والاجتماعية السلبية التي نشأت من بعض مؤسسات وشركات القطاع العام في العديد من الدول لاسيما بعد التأسيم، كما وأنه وبرأي الباحثة فإن هناك العديد من الأسباب والأهداف، التي تدفع إلى المناهضة بالخصوصية للمشاريع العامة (كلاً) أو (جزءاً) في أي دولة، سواء كانت من الدول الرأسمالية، أو من الدول الاشتراكية، ومنها (الصين) و(كوبا)، أو من الدول النامية ومنها العربية مثل مصر - تونس، فالخصوصية وبرأي الباحثة إنما هي: وسيلة ناجحة للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، الناشئة عن قسم من فعاليات القطاع العام، وذلك بمحض قوانين قاسية وعادلة، بذات الوقت في ظل قضاء مستقل وعادل، لذلك فإن عملية التخصيص لابد أن تقترب بتوفير العوامل والمنطقـات، التي تضمن استمرارها، تحقيقاً لأهدافها الأساسية في رفع مستوى الأداء، وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، والتي لا يمكن أن تتحقق بإجماع الآراء تقريباً، إلا من خلال التوجه نحو إصلاح الاقتصاد الكلي وتحريره...

بـ- الأسواق المالية كأداة لتطوير مؤسسات اقتصاد السوق:

تلعب المؤسسات والأسواق المالية دوراً هاماً وبارزاً في أي اقتصاد متتطور، عن طريق ايجاد العلاقة والارتباط بين المدخرين (عرض الأموال)، والمستثمرين (طلب الأموال)، إذ أن كفاءة وإنتاجية الاقتصاد عادةً ما تقاس بمقدار المتوفر من العرض مع طرف العلاقة، وتظهر مهمة تلك المؤسسات في قدرتها على إدارة وتوزيع الأموال بالتمويل المباشر للمشاريع الاستثمارية القائمة والجديدة، كما هو الحال في أسواق المال، والتمويل غير المباشر عن طريق الوساطة المالية (المصارف والبنوك) لنقل الأموال من المقرضين إلى المقترضين، كما تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في عملية الاستثمار، وتشكل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار، وخاصة في الاقتصاديات التي يوجد لديها سيولة غير مستغلة، وتؤثر هذه الأسواق على النشاط الاقتصادي ككل، من خلال خلقها للسيولة النقدية، وقد بيّنت دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن عدم وجود، وعدم إمكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، يعد واحداً من العوامل المعاقة للاستثمار في سوق مالية متطرفة، في حين تساهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية، من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات استثمارية تومن لهم دخلاً إضافياً فيستطيع الفرد استثمار أمواله حسب ما يمتلك، من خلال الأسهم التي يتم تداولها في البورصة، حيث يتوجه للبورصة، ويشتري ولو سهم واحد في أي مجال استثماري يريد، كما توفر للمستثمرين درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاون، كما تسهم في توفير المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية عن الأوضاع الحقيقة للشركات المدرجة في السوق، مما يمنح متخذي قرارات الاستثمار أرضية عالية لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر عملية، وتسهم في تحقيق الأسعار العادلة للأوراق المالية من خلال آلية السوق، وقوانين العرض والطلب، وبشكل يعكس مدى نجاح وفاعلية الشركات المدرجة في السوق، وتساهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية، والتي تتلاءم مع طبيعة العادات الادخارية في سوريا، وكان لسوريا تجارب واضحة وناجحة في هذا المجال في الفترة التي تلت الاستقلال الوطني، إذ عرفت سوريا نشوء أسواق رأس مال مستترة غير خاضعة لأي تنظيم أو تشريع أو إشراف من الجهات الحكومية المسئولة، وكانت تكاليف التمويل في تلك الأسواق مرتفعة إذا ما قورنت مع فائدـة المصارف الحكومية، ويعتبر قرار إقامة سوق الأوراق المالية من أهم قرارات الإصلاح الاقتصادي في سوريا في الوقت الراهن، والهدف منه تشجيع الاستثمار

وتوفر المناخ المناسب للمستثمرين، وإيجاد منافذ تتيح لهم توظيف أموالهم وتدالو هذه الأموال من خلال التشجيع على إقامة الشركات المساهمة التي تشكل السوق المالية أحد مصادر تمويلها.²⁰

برأي الباحثة أن الأسواق المالية تعد آلية أساسية وضرورية للإسراع بعملية الخخصصة، فسواء تم انتهاج أسلوب الاكتتاب (أوالطرح) العام أو الخاص، أو فتح رأس المال، وهو ما يندرج في إطار السوق الأولية، فإن انتعاش هذه العملية، التي تولت مهمتها البنوك، يقتضي أيضاً وجود سوق ثانوية (البورصة) تتيح إمكانية تداول هذه الأوراق لمن يرغبون في ذلك لاحقاً، وسوريا لم تستبعد دور القطاع الخاص وأهميته، ولم تذكر دور الأسواق المالية، غير أن الملاحظ هو ضآللة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي فضلاً عن ذلك ما تزال مؤسسات القطاع العام (الإنتاجية والمصرفية) تؤدي دوراً اقتصادياً متواضعاً.

وبرأي الباحثة أن الخخصصة في حد ذاتها ليست هدفاً، وإنما هي أسلوب لبلوغ النجاعة في الأداء الاقتصادي، من خلال تطبيق آليات اقتصاد السوق، ومن هنا ينبغي أن يصاحب برامج الخخصصة برنامج آخر أكبر أهمية، يتمثل في تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، فعمليات الخخصصة تتطلب مرحلة سوف تنتهي مهما طال أمدها، أما إنشاء المؤسسات فلا ينتهي، بل وهو الدلاله على نمو الاقتصاد، وهو المعيار الحقيقي عن القدرة على جذب الاستثمارات، ومن الخطأ الاعتقاد بأن المؤسسات الكبيرة التي كانت تمتلكها الدولة ينبغي أن تعوض بمؤسسات كبيرة أخرى يمتلكها القطاع الخاص، من هنا تأتي ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، كسياسة في جذب الاستثمارات، تتبع من اعتبارين: ضعف القدرة على الاستيعاب، سواء بالنسبة إلى حجم الفرص الاستثمارية المتاحة، أو بالنسبة إلى حجم السوق من جهة، ومحدودية رؤوس الأموال المحلية المتاحة للاستثمار من جهة أخرى، وإن جذب الاستثمارات يبدأ بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، وتنهيئه المناخ المناسب له حتى يصبح الفاعل الرئيس في الاقتصاد، فالشفافية والحرية والأمان والرواج هي المتغيرات التي تحكم في أي قرار استثماري، ومن بين أدوات تحقيق الرواج الاقتصادي السوق المالية.

المبحث الثالث: الخسارة والربح بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

1- لاشك أن انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية، وتحرير التجارة الخارجية سيكون ذا تأثير إيجابي على مجمل النشاط الاقتصادي في سوريا، فتحرير المستورادات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتطويرها، وتحديثها، عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء في السوق المحلية، أو في الأسواق الخارجية، ومن جهة أخرى سيعين على سوريا أيضاً توضيح سياسة التجارة الخارجية السورية، والتي ستعلن من خلالها التزام سوريا بمبادئ هذه المنظمة، والاتفاقات التي انتهت عنها، وسعى إليها لتطبيقها وفق الشروط التي سيتم التفاوض عليها، وهذا يعني التزام سوريا بالسعى لتحرير تجارتها الخارجية مع العوائق، والإجراءات القيدية المختلفة، واستبدالها بتعرفة جمركية مناسبة، وذلك وفق برامج تجري مراجعتها دوريًا بين

²⁰ زيني حسين، عوض الله، 1998-لاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ص80.

منظمة التجارة العالمية والجهات المعنية في سوريا، في إطار مراجعة التصحيح الاقتصادي الهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة.²¹

2- سيؤدي انضمام سوريا إلى(WTO) إلى دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى، نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية، وتمكنها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN)، وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العوائق التقيدية والجمالية، التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء.

3- كما أن التزام سوريا بحماية الملكية الصناعية، نتيجة انضمامتها إلى منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى تحسين نقل التكنولوجيا إلى سوريا، نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً، كما يؤدي هذا الالتزام وبالتالي إلى تخفيض تكاليف المستوردة السورية من الآلات والتجهيزات، وطرق الإنتاج المتقدمة، كما يؤدي هذا الالتزام إلى تحسين المناخ الاستثماري في سوريا، وذلك بإعطاء إشارة واضحة لقطاع الأعمال السوري والعراقي والعالمي أن سوريا ملتزمة بقواعد ثابتة وشفافة، ويدفع هذا القطاع وبالتالي إلى الاستثمار في سوريا، وفي كل الحالتين سينتشر النشاط الاقتصادي العام في سوريا بصورة إيجابية وملموسة.²²

4- ومن المتوقع على صعيد الميزان التجاري بصورة إجمالية ازدياد المستوردة بصورة أكبر من زيادة الصادرات على المدى القصير، وتضاؤل العجز التجاري في مرحلة لاحقة مع ازدياد قابلية المنتجات السورية للمنافسة في الأسواق الخارجية، رغم ذلك فإن انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية، لن يحول دون إمكانية لجوء سوريا إلى إجراءات الوقاية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية (WTO) في حال حدوث حالات طوارئ تخل بميزان المدفوعات.

5- تم الاتفاق في جولة الأوروغواي على تخفيض مبالغ دعم الإنتاج الزراعي الوطني بقدر 20%， ودعم التصدير بقدر 36% من حيث القيمة و21% من حيث الحجم، كما تم الاتفاق كذلك على تحويل كافة التقييدات الكمية، وغيرها على المستوردة الزراعية إلى تعرفة جمركية اتفق أيضاً على إنقاذهما بقدر 31%， وفي سوريا فإن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، وانعكاس ذلك على أسعارها في سوريا سيوفر للمزارعين السوريين حافزاً هاماً لزيادة الإنتاج، كما أن سوريا ستستفيد من خفض الدعم الحكومي المقدم للإنتاج والتصدير الزراعي في الدول الغنية المصدرة للمنتجات الزراعية، ذلك أن مثل هذا الخفض سيعد مقدرة المنتجات الزراعية السورية للتنافس في المرحلة الأولى في أسواق الدول المستوردة، وفي مرحلة لاحقة في أسواق الدول المصدرة ذاتها عندما يتمكن المنتجون والمصدرون السوريون من تلبية الشروط الإنتاجية، والفنية، والصحية، المطلوبة في عمليات تصدير هذه المنتجات، ويمكن التنبؤ بأثر تحرير التجارة على القطاع الزراعي السوري، رغم كل الضوابط التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص، فسوريا بلد زراعي يعتمد على صادراته الزراعية لدول الجوار وبعض البلدان الأخرى، وهي ضوابط ترتكز على فرضية تقول: إن سياسات البلدان الصناعية تميل إلى منع القطاع الزراعي حماية إيجابية تنشط الإنتاج، وتخفض الأسعار العالمية، فإذا لم تتم الحماية هبط العرض من قبل

²¹ العبد الله، مصطفى، 1998- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص 125.

²² العبد الله، مصطفى، 1998- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص 125.

البلدان الصناعية، وارتفعت الأسعار العالمية، وعلى العكس فإن الضرائب الجمركية العالمية على الصادرات الزراعية، والدعم غير الموجه الممنوح للمستهلكين، وأسعار الصرف العالمي في قيمتها، هي كلها عوامل تمثل إلى فرض عبء ثقيل على القطاع الزراعي السوري، مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج وارتفاع في الأسعار، وإذ يؤدي التحرير التجاري في البلدان العربية إلى إلغاء هذه الحماية السلبية فهو ينشط إنتاجها ويضغط على الأسعار باتجاه الهبوط، أما على صعيد الأغذية الزراعية فإن دراسات عديدة تشير إلى أن سوريا سوف تتأثر إيجابياً بهذه المسألة، فسوف تتأثر وارداتها من الصناعات الغذائية على ضوء ارتفاع أسعارها، وخاصة في الدول المجاورة.²³

6- من المتوقع أن تستفيد سوريا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من تعريفات الدول الأكثر رعاية المفروضة في جولة أورجواي، على المنتوجات والملابس، في الأسواق التي كانت مقيدة بهذه التعريفات، وفي الأسواق التي لم تكن هذه البلدان تتمتع فيها بفرصة الدول التفضيلية، فمن المتوقع وعلى سبيل المثال أن تكتسب سوريا مكانة في السوق الأوروبي، حيث تحظى صادراتها من المنتوجات والملابس بموجب نظام الأفضليات المعتمد.²⁴

7- سيؤدي تطبيق مبدأ النفاذ إلى الأسواق في مجال الخدمات، إلى قيام موردي الخدمات الأجانب بإنشاء شركات دون مشاركة سورية، وسيؤدي السماح بالوجود التجاري لشركات الملاحة الأجنبية إلى قيام منافسة غير متكافئة مع الشركات الوطنية، مما قد يؤدي إلى خروجها من السوق وسيطرة الشركات الأجنبية، كما سيؤدي تطبيق المعاملة الوطنية، والذي يتضمن المساواة بين موردي الخدمات الوطنيين والأجانب بـلـغـائـهـ الـقيـودـ المـفـروـضـةـ لـمـصـلـحةـ النـاقـلـينـ الوـطـنـيـينـ،ـ وـبـالـتـالـيـ منـحـ الأـجـانـبـ الـمـزاـيـاـ نـفـسـهـاـ،ـ وـهـذـاـ يـرـفـعـ التـكـلـفـةـ،ـ وـخـاصـةـ فيـ مـجـالـ النـقـلـ بـالـنـسـبـةـ لـشـرـكـاتـ السـوـرـيـةـ،ـ وـيـخـضـعـ لـلـأـجـانـبـ مـاـ يـجـعـلـهـمـ فيـ وـضـعـ تـنـافـسـيـ أـكـبـرـ.²⁵

8- إن انضمام سوريا وهي الدولة الصغيرة إلى منظمة التجارة العالمية، سيمكنها بموجب نظام تسوية المنازعات التجارية في إطار هذه المنظمة من مقاضاة وملaqueة الدول حتى الكبيرة منها التي تفرض قيوداً كمية وجمركية وإدارية على الصادرات السورية، أو تمنع صادراتها دعماً يضر بال الصادرات السورية، أو تمارس سياسات اغراقية تجاه المنتجات السورية، سواء في السوق السورية أو في أسواق الدول الأخرى.

9- سيكون لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية الكثير من الآثار السلبية على سوريا، والتي من الممكن تحويلها إلى آثار إيجابية، إذا أمكن تعزيز إمكانيات الاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مرونة، والاستفادة من الاستثناءات التي تتضمنها الاتفاقية بموضوعات و مجالات الحماية في مختلف حقوق الملكية الفكرية، وتطوير صناعة الدواء وتعزيز التعاون في هذا المجال على مستوى الدول العربية، والاستفادة من المعونات الفنية والمالية المقدمة من منظمات ومؤسسات تهتم بالحقوق الفكرية.²⁶

ترى الباحثة أن أمام سوريا قبل الانضمام رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية فترة محددة، إذ تستكمل منظمة التجارة العالمية مسيرة تحريرها للسلع والخدمات مع حلول عام 2005، وهذه الفترة تمثل تحدياً لل الاقتصاد

²³ العبد الله، مصطفى، 1998- اتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص 126.

²⁴ العبد الله، مصطفى، 1998- اتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مرجع سابق.

²⁵ العبد الله، مصطفى، 1998- اتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مرجع سابق.

²⁶ شومان شوكت، عدنان، 1996- اتفاقية الغات الدولية الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل دمشق، ص 167.

السوري، للالتحاق بركب المتغيرات الاقتصادية في العالم، لاسيما في ظل بروز اقتصاد السوق وألياته، لذلك يجب على سورية حرق المراحل للوصول إلى الهدف المنشود، حيث لا تكفي الخطوات الإصلاحية التي تحققت على مستوى الاقتصاد السوري، لحرق هذه المراحل، والتي تجسدت بمسيرة الإصلاح الاقتصادي، التي تتجهها سورية منذ أكثر من أربعة أعوام، تحت قيادة سيادة الرئيس بشار الأسد، لاسيما الإصلاحات المتعلقة بالبيئة التشريعية، والتنظيمية، والإصلاحات المتعلقة بالنظام النقدي والمصرفي، أو بانتهاج سورية سياسة اقتصادية جديدة ترمي في مضمونها تطبيق اقتصاد السوق، سواء بتقديم سورية طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو بتوقيعها اتفاق الشراكة السورية الأوروبية.. الخ ، إلأً لابد من تعديل مسيرة الإصلاحات بكافة المجالات، بخطأ سريعة، والقيام بالعديد من الخطوات في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لأن الأفضل أن نصل متأخرین من أن لانصل أبداً.

الفصل الثاني: المعوقات التي تواجه الاقتصاد السوري في تطبيق آلية اقتصاد السوق والدخول في منظمة التجارة العالمية:

يعاني الاقتصاد السوري كغيره من الاقتصاديات النامية الأخرى من العديد من المشكلات والمعوقات، والتحديات الجوهرية المعيبة لتطوره، والتي تقف عائقاً أمام انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، والتحول إلى اقتصاد السوق في آن واحد، ومن أهم هذه المعوقات:

- 1- إن الاقتصاد السوري بحاجة ماسة إلى فكر اقتصادي، وفلسفة، ومنهج للإصلاح، يتناسب والتوجهات العالمية نحو اقتصاد السوق، ويرتكز على قوانين وأليات هذه السوق في ظل مناخ الشفافية والمنافسة، هذا الفكر الذي مازالت سورية بمحكمها بحاجة إلى تحديد ملامحه، والأخذ به ببرامج الإصلاح الاقتصادي المطروحة، حيث يعد غياب الفكر الاقتصادي الواضح، وغياب البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي المنشود، بالإضافة إلى ضعف المعرفة بأدوات نظام السوق، وتقافته إحدى المعوقات الأساسية لتطور الاقتصاد السوري، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- 2- غياب الشفافية الاقتصادية: إن لغياب الشفافية الاقتصادية في سورية أسباباً عديدة، ومنها: عدم ربط المعلومة بالزمان والمكان، أي غياب التعريف الصحيح للمعلومات، وغياب آلية السوق في صناعة المعلومات، والإفادة من دورها التنموي، وغياب القوانين والأنظمة، التي تترجم مخالفات سوق المعلومات، والعناصر التي تعيق آلية المنافسة، وأليات السوق.
- 3- يعني الجهاز الإداري السوري من قدم التشريعات والأنظمة والإجراءات، وتدني الكفاءة، والعطالة المقنعة، ولعل وضع يومي عطلة في الأسبوع أنت في سياسة الإصلاح لمحاربة العطلة المقنعة، وتضخم نفقاته مع ضعف مردوده تجاه نفقاته.
- 4- إن البطء في اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب في الوقت المناسب، يشكل مشكلة أساسية في سورية، فنظام السوق، والمنافسة، والافتتاح على التجارة الدولية، والاستثمار الخارجي، يتطلب المرونة والسرعة في الحركة، وهذا ما يجب أن تتحلى به الإدارة الاقتصادية، ومتخذي القرار في سورية، ولعل السبب الجوهرى لهذه المشكلة يمكن بضعف المعرفة بنظام السوق وألياته، وضعف الاطلاع على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، وإدراك حقيقتها ومغزاها وكيفية التعامل معها، لاسيما ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

5- رغم الاهتمام البالغ بإصلاح القطاعات المصرفية السورية، وتحريرها إلا أن النظام المالي السوري يفتقد إلى القدرة على تعبئة المدخرات المحلية، وتحويلها إلى استثمارات وطنية فاعلة، ويفتقد إلى القدرة على نقل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد العولمة، كما يفتقد القدرة على الإسهام في إعادة هيكلية المؤسسات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل اللازم والمشورة اللازمة لهما لدعم انطلاقهما، بل لعله يساهم في وضعه الحالي في تكريس استمرارية المنشآت الخاسرة في القطاع العام التي يمنحها التسليف،²⁷ والجدول رقم 1/ يوضح أهم مؤشرات القطاع المالي في سوريا للعامين 2001-2002:

جدول رقم 1/ أهم مؤشرات القطاع المالي في سوريا كإحدى مناطق الأسكوا، 2001-2002 (بملايين الدولارات)

البلد		الأصول		الائتمان		الودائع		حصة المساهمين	
		2002		2001		2002		2001	
	سوريا	17472	20632	7208	5130	7839	10853	1033	1259

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا، نيويورك 2004، ص 7

يتوضّح من الجدول رقم 1/ ارتفاع الأصول في العام 2002 عن العام 2001 بمقدار /3160 وانخفاض الائتمان في العام 2002 عن العام 2001 بمقدار / 2078 ، وكذلك ارتفاع الودائع في العام 2002 عن العام 2001 بمقدار / 3014 ، وارتفاع حصة المساهمين في العام 2002 عن العام 2001 بمقدار / 226 ، وهي في مجموعها ارتفاعات ضئيلة، مما يؤكّد حاجة المصارف السورية بعد للكثير من الخطوات الإصلاحية.

6- مازالت الزراعة السورية، رغم ما أحرزته من تقدّم ضعيفة الإنتاجية ومحظوظة المردودية لاعتمادها أساليب عمل تقليدية، وقصورها في استخدام الموارد الكامنة الطبيعية والبشرية، وهذا ما خفض من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وأضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية حيث انخفضت هذه النسبة من 28.98 في العام 1998 إلى 24.96 في عام 2002²⁸، بذلك تغدو الصادرات الزراعية السورية عاجزة عن منافسة الأسواق العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي المنشود.

7- تعاني الصناعة السورية أيضاً من ضعف قدرتها التنافسية، فما زالت سوريا بعيدة عن التنمية الصناعية بمفهومها الحديث، وهناك نقاط خلل وعثرات عديدة تعاني منها منشآتنا الصناعية، (التي وصل عددها وحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء للعام 2002 إلى 87477 منشأة) وسياساتها الداخلية وخططها وأهدافها والأيدي العاملة المؤهلة....الخ والجدول رقم 2/ يوضح عدد المنشآت الاقتصادية في سوريا منذ عام 1970 وحتى العام 2002.

الجدول رقم 2/ عدد المنشآت الصناعية / الوحدة: منشأة

السنة				
عدد المنشآت الصناعية				
2002	2001	1990	1970	
87477	88901	87238	31300	

المصدر: وصف سوريا بالمعلومات، المكتب المركزي للإحصاء، الإصدار الخامس 2003، ص 8.

²⁷ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا، نيويورك 2004، ص 7.

²⁸ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا، نيويورك 2004، مرجع سابق.

يتضح من الجدول رقم 2/ أن المنشآت الصناعية في ازدياد فقد ارتفع عددها من 31300 عام 1970 إلى 87238 عام 1990 إلى 88901 عام 2001 ومن ثم انخفض عددها بشكل طفيف في عام 2002 إلى 87477.

8- لقد شهدت سوريا خلال حقبة السبعينات والثمانينات معدلات نمو مرتفعة للسكان، ما لبّث أن تباطأ بعض الشيء في التسعينات على الرغم من كونها مازالت مرتفعة "رغم انخفاضها إذا ما قياسها بمعدلات النمو العالمية"، ويوضح الجدول رقم 3 / معدل النمو السنوي للسكان في سوريا:

جدول رقم / 3 / معدل النمو السنوي للسكان في سوريا

العام	2010-2005	2005-2000	1999-1994	1994- 1981	1981-1970
معدل النمو السنوي للسكان	2,2	2,5	2,7	3,3	3,4

المصدر: وصف سوريا بالمعلومات، المكتب المركزي للإحصاء، الإصدار الخامس 2003.

يتضح من الجدول رقم 3 / انخفاض معدل النمو السكاني من 3,4% مابين الأعوام 1981-1970 إلى 3,3 مابين الأعوام 1981-1994، ثم انخفضه إلى 2,7 مابين الأعوام 1994-1999 إلى أن وصل معدل النمو السكاني إلى 2% مابين الأعوام 2000-2005، وبتوقع أن يستمر معدل النمو السكاني بالانخفاض إلى أن يحقق 2% خلال السنوات 2005-2010.

9- تعاني سوريا من نسبة بطالة عالية ازدادت ومعدلات مرتفعة لم تشهدها سوريا من قبل، حيث قدرت هذه النسبة بحوالي 12% عام 2003، كما قدر عدد المتعطلين، وحسب تقديرات هيئة مكافحة البطالة 560 ألف عاطل عن العمل، تبلغ نسبة الشباب بينهم حوالي 80% لمن هم تحت 30 سنة من العمر، وبهذه المعدلات تظهر كوابح حقيقة للنمو الاقتصادي، وعوامل تعيق التطور الإنثاجي والخدمي.²⁹

10- تعاني سوريا من ارتفاع معدلات التضخم، ويوضح الجدول رقم 4 / ذلك على النحو التالي:

جدول رقم / 4 / معدلات التضخم في سوريا كأحدى مناطق الاسكوا 1999-2002 (النسبة المئوية)

البلد / المنطقة	1999	2000	2001	(2002) (أ)
سوريا	(2.10)	(0.49)	0.49	0.90

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 7.

علامة القوسين () تعني تضخما سالبا (انكمشا)، (أ) تقديرات الاسكوا.

يتضح من الجدول رقم 4/ ارتفاع معدلات التضخم في سوريا بنسبة قليلة عام 2002 عنها في العام 2001، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار ابتداء من عام 2002 مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أوروبا وغيرها من المناطق خارج الولايات المتحدة في الاقتصادات الأكثر تنوعا التي ترتبط عملتها بالدولار (تضخم مستورد).

11- تعاني سوريا من ارتفاع حجم الديون لاسيما الديون الخارجية، والذي يزيد من إخطار الديون المتصلة بنقلبات العملات ويوضح الجدول رقم 5/ حجم الديون ونسبة خدمة الديون في سوريا في الأعوام 2001-2002.

جدول رقم / 5 / الديون ونسبة خدمة الديون في سوريا كأحدى بلدان الاسكوا 2001-2002 (نسبة مئوية)

²⁹اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، مرجع سابق.

نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات		مجموع نسبة خدمة الديون إلى إيرادات الحكومة		نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي		البلد
2002	2001	2002	2001	2002	2001	
..	3.39	-	-	104.99	114.50	سوريا

المصدر: المصرف المركزي في سوريا، وقادة بيانات تمويل التنمية الدولية. مأخوذ من مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك 2004 ص. 7. عامة (..) تشير إلى أن البيانات غير متاحة.

يتضح من الجدول رقم / 5 / ارتفاع مجموع الديون في سوريا والذي سجل 22.1 ملياراً، فيما بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.39 في عام 2001، وقد بلغت الديون الخارجية 20 مليار دولار إذ تتزايد الديون الخارجية إلى مجموع الديون العامة والذي يزيد من إخطار الديون المتصلة بتقلبات العملات.

12- ضعف وقدم البنى التقنية القائمة وال الحاجة إلى تنمية القدرات الوطنية للموارد البشرية على التقانات الجديدة في ضوء الثورة التقنية العلمية ذات الدلالة في الاقتصاد السوري، وتطبيق تقانات المعلومات، والجدول / 6 / يوضح تقديرات مستخدمي الانترنت في سوريا للأعوام 1999-2000-2001.

جدول رقم / 6 / تقديرات مستخدمي الانترنت في سوريا

2001	2000	1999
60000	30000	20000

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك 2004 ص. 109.

يتضح من الجدول رقم / 6 / الارتفاع المتواضع في عدد مستخدمي الانترنت في سوريا، والذي ازداد في العام 2000 بفارق 10000 مستخدم عن العام 1999، وازداد في العام 2001 /30000/ مستخدم عن العام 2000، وهو رغم ارتفاعه إلا انه ارتفاع متواضع إذا ما قيس بعدد سكان سوريا، والتي شكلت الفئة الشابة النسبة الأكبر منه. أما عن براءات الاختراع في سوريا فيوضح الجدول رقم / 7 / عدد براءات الاختراع في سوريا على النحو التالي:

الجدول رقم / 7 / عدد براءات الاختراع في سوريا

2001	1997
1	0

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك 2004 ص. 109.

ويتضح من الجدول رقم / 7 / غياب براءات الاختراع في سوريا عام 1997، في حين سجل العام 2001 براءة اختراع واحدة، وهذا ما يحمل سوريا تكاليف باهظة نتيجة اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، التي نصت عليها منظمة التجارة العالمية.

إن هذه التحديات، تفرض على الاقتصاد السوري العمل المكثف وال سريع لتفعيل عملية التنمية بأبعادها العريضة، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، حتى يتمكن الاقتصاد السوري من الدخول إلى النظام الاقتصادي العالمي، وتجنب التهميش سواء عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو غيرها من الشركات الأخرى.

النتائج والاقتراحات:

بناء على الدراسة السابقة يتبع الباحثة انه لم يعد لدى سوريا خيار كبير في غلق حدودها، في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة، لاسيما في ظل تحول معظم الدول النامية نحو زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي، عبر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أو غيرها من الشراكات، لذلك سيكون التعايش مع النظام الجديد أمر لابد منه، وهكذا سواء أقبلنا أو رفضنا أصبحنا جزءاً من سباق قدرى محموم يأخذ بالبشرية إلى عهود جديدة، سباق له قواعد جديدة وشروط مختلفة، في ظل هذه الظروف ليس هناك مجال أمام سوريا إلا أن تقلل الخسائر المحتملة، وأن تغتنم الفرصة الجديدة التي يتيحها النظام العالمي الجديد وتحويل هذه الفرص من نظرية إلى واقعية، وذلك من خلال تأمين العديد من الآليات والمتطلبات، وإجراء العديد من الخطوات الإصلاحية التي تراها الباحثة كفيلة بجعل الاقتصاد السوري على مستوى الشراكات الدولية، والأخذ بمنهجية اقتصاد السوق والمتمثلة بما يلي:

1 - تطبيق الشفافية: فالشفافية هي عامل رئيس من عوامل تقوية الثقة بسياسات الدولة، والاطمئنان إليها، وتعزيز الشفافية يرفع درجة ثقة الجمهور ببرامج الدولة الاقتصادية، ومن ضمنها برامج الشخصية، فيخفف مقاومة التغيير الاقتصادي، كما أن الشفافية تقوى تدفق رؤوس الأموال الخاصة، وضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال نشر معلومات وافية، فيما يتعلق بمتغيرات السياسة العامة، وسياسات اتخاذ القرار، والأداء الاقتصادي، فالمعلومات أداة قيمة، وهي المحفز لاتخاذ القرار، وهي الموجهة له، والمتبعة لعواقبه والقرار الاستثماري يغدو مطمئناً مع تدفق المعلومات، لذلك لابد من تطبيق الشفافية عبر امتلاك قاعدة تكنولوجيا المعلومات وصناعتها وصياغتها لاستثمارها على النحو الأفضل، وذلك بتوفّر وسائل الاتصال الحديثة، وتكوين أدوات دعم صحيحة، وخلق الطلب الفعال على المعلومة³⁰، باكتساب المقدرة على الاستقبال، والبث الحر للمعلومات، وتحقيق انتقال المجتمع من آليات تدفق الأوامر إلى آليات تدفق المعلومات "آلية الانتظام الذاتي للمجتمع"، معتمدين على التنظيم الشبكي للانتقال إلى عصر اللامركزية ، (وهذا ما أكدته السيد الرئيس بشار الأسد في الاجتماع الأول لمجلس الوزراء والذي عقد بتاريخ 4-1-2005).

2- تشجيع الاستثمار كمحرك أساسى للتنمية وذلك من خلال:

- أ- إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية، ومعالجة الاختلالات البنوية، وزيادة كفاءة توظيف الموارد، وزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة، كمدخل رئيس لتطوير البيئة الاستثمارية.
- ب- تعزيز مصادر التمويل بالعملة الوطنية، وبالقطع الأجنبي، حيث يعتبر ضعف مصادر التمويل السبب الرئيسي لتواضع حجم الاستثمار ، لاسيما لدى القطاع الخاص، وإن صدور قانون السماح بتأسيس المصارف الخاصة والمشتركة هو خطوة أساسية ل توفير مصادر التمويل.
- ت- تنمية أقنية الادخار بأشكالها وأدواتها كافة، وتبسيط إجراءاتها، وتسهيل الوصول إليها، والتعامل معها، مع توفير الضمانات الكافية والعوائد المقبولة، حيث كانت أقنية الادخار مغربية في الفترات السابقة، نظراً لارتفاع واستقرار الفوائد في مصارف القطاع العام في سوريا لفترات زمنية طويلة.

³⁰العربيـ، عـدنـ، 1995-1996 - التحليل الاقتصادي الجزائري، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق.

- ث- باعتبار أن السوق المالية والبورصة أصبحت في معظم اقتصاديات العالم، الميزان الأساسي لقياس درجة حرارة الاقتصاد، والتي تبين مدى مستويات القطاعات الإنتاجية، وبالتالي التطور الاقتصادي في اقتصاد ذلك البلد، وذلك بات من الضروري على الاقتصاد السوري التفكير بإعادة قيام مثل هذه السوق.
- ج- استكمال وتطوير بنية الخدمات الأساسية، وتبسيط إجراءات الوصول إليها، وتوفيرها بكل مقبوله وتحسينها باستمرار.
- ح- تشجيع إقامة الشركات المساهمة الخاصة والمشتركة، ومنحها التسهيلات والحوافز المناسبة.
- خ- من أهم عوامل تطوير بيئه الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة، هو توسيع حجم السوق الداخلية، المتمثلة بقدرة هذه السوق على خلق الطلب الفعال، والتي تشكل صمام الأمان للنمو المطرد، حيث أثبتت تجارب دول عديدة أن الاعتماد المفرط على أسواق التصدير الخارجية، قد أدى إلى أزمات اقتصادية(كما حصل بالنسبة لدول شرق آسيا وما يحصل في تركيا)، فالأسلوب الأمثل للتنمية هو ذلك الذي يستطيع أن يزيد من قدرات التصدير مع تعزيز تنمية قدرات السوق الداخلية.
- د- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، وتوحيد الجهات المعنية بأموره وتجميع ممثليها في مراكز واحدة (النافذة الواحدة).
- ذ- تأسيس صندوق دعم الشباب، وإقامة الصناعات المتوسطة والصغرى، بهدف امتصاص العمالة المتزايدة، وتعزيز التوازن والاستقرار الاجتماعي، الذي هو منطلق التنمية وغايتها.
- ر- إن تطوير بيئه الاستثمار يتطلب على الدوام تطوير التشريعات والأنظمة، وتكريس سيادة القانون، وتعزيز صدقية القضاء، وتسريع إجراءات التقاضي، فالتجارب الحديثة تؤكد أن هذه المسائل أعظم أهمية بالنسبة للمستثمرين من الحوافز والإعفاءات المادية الممنوحة لهم.
- ز- متابعة وتطوير تجربة المناطق الحرة، والتي كانت من أوائل أدوات التعديل الاقتصادي في مجال الاستثمار، كما أنها صيغة مناسبة لتفعيل التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص في تنظيم وإدارة واستثمار مناطق حرة، أو تطوير مناطق حرة بملكية القطاع الخاص وبإشراف الدولة.
- 3- المنافسة: إن تطوير البيئة الاستثمارية هو نصف الطريق إلى نجاح برامج التطوير والتحديث، شرط توفير القدرة على المنافسة، ومسألة المنافسة هنا تكتسب أهمية خاصة ومتزايدة، نظراً لأن الاتجاهات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية كلها تطالب بفتح أبواب المنافسة على مصريعيها، فعضوية منظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوروبية، والمناطق الحرة العربية، والمناطق الحرة الثنائية، كلها مصادر جديدة للمنافسة، وفي ضوء أحكام وشروط ورقابة محكمة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، وإن التأهل للمنافسة، ومواصلتها بجدارة هو الطريق الوحيد للبقاء، وهذا يتطلب جهوداً مضنية، واستثمارات كبيرة تقع على عاتق الدولة والأفراد، ومن أهم الشروط التي يمكن أن تسهم في تحسين البيئة التنافسية ونجاحها مايلي:
- أ- توفير الشروط المتكافئة بين المنافسين، سواء كانت المنافسة بين القطاعات الثلاثة في السوق الداخلية، أو الخارجية، أو كانت المنافسة مع فعاليات عربية، أو أجنبية..
- ب- التركيز على الصناعات التي تتوفر لها مزايا نسبية عالية، والعمل على إيجاد مزايا نسبية لم تكن متوفرة لها بشكل طبيعي.

- ت- تعزيز قواعد المعلوماتية، والبيانات المتطورة، وتحسين الاستفادة من شبكات الانترنت، التي أصبحت من أهم وأخطر أدوات ووسائل المنافسة، وذلك من خلال رفع كفاءة الاستخدام والتشغيل والموارد البشرية، وتطوير الخدمات الخاصة بها.
- ث- التطوير النوعي للمنتجات والخدمات، وإنقاذ صناعة الجودة، التي أصبحت في ضوء معايير ومقاييس الجودة المطبقة عالمياً، الهوية الحقيقة التي يعرف بها المنتج وينتقل بها في الأسواق العالمية، كما أنها الوسيلة الوحيدة للحماية في السوق الداخلية من غزو المنتجات الأجنبية، وإن التطوير النوعي يجب أن يشمل بالدرجة الأولى تطوير الموارد البشرية، ورفع كفاءتها، وتحسين أدائها باستمرار.
- ج- من أولويات التأهل للمنافسة العمل الدؤوب والمستمر لخفض التكاليف، وزيادة مردود إنتاجية عوامل الإنتاج، ومكونات الخدمات، وهذا لا يقتصر على مرحلة من مراحل الإنتاج والخدمات، وإنما يجب أن يشمل كافة المراحل بدءاً من أول خطوة لتوفير المدخلات، وحتى آخر خطوة لإيصال المخرجات إلى المستهلك النهائي أو المستفيد النهائي، ففي كثير من الحالات والتجارب لا يتم الانتباه إلى عناصر الكلفة في مراحل ثانوية، ولكنها في النهاية تضعف القدرة على المنافسة دون معرفة الأسباب الحقيقة.
- ح- إن إدارة المنافسة فمن خاص من فنون الإدارة يتطلب الرؤية الإستراتيجية، والقدرة على المبادرة، وتقسي المعلومات الدقيقة والمستجدة عن المنافسين وعن المنتجات، والقدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وإعداد برامج متقدمة للتطوير والدعاية والعرض، وفي كل هذه الوظائف فإن حضور الإدارة المؤهلة والخبرة أمر بالغ الأهمية.
- خ- تزداد أهمية الشفافية والإفصاح، لا كشرط رئيسي من شروط المنافسة المتكافئة وحسب، وإنما كشرط لتحسين بيئه المنافسة بشكل عام، فالشفافية هي التي تساعد جميع الفرقاء على العمل في ساحة مضاءة، وغموض السياسات والبرامج والمفاجأة في اتخاذ القرارات والإجراءات، تؤدي حتماً إلى إرباك العمل، وينجم عنها أضرار قد تكون في بعض الحالات بالغة الأذى، كما أنها تقود إلى حالة من الترقب والانتظار والتrepid في المبادرة، والنتيجة أضرار بمصلحة الاقتصاد الوطني وبالمواطن.
- د- ومن أهم المعايير التي يجب التركيز على استخدامها لقياس القدرة على المنافسة والتقدم المستمر، هو نسبة القيمة المضافة الناجمة عن الكوادر العلمية المدرية، ذلك أن الاعتماد على الثروات الطبيعية، أو الثروات التي تسهم بصناعتها الطبيعية، وإن كان دورها كبير في تعظيم ثروة الأمم، ولكنها ليست كافية لضمان التطور والتقدم المستمر، فهي ثروات ناضبة من جهة وغير ثابتة ومستقرة من جهة أخرى، من هنا تأتي أهمية الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة والمدرية.
- ذ- إن التكامل في عمل السياسات والبرامج، هو من أهم شروط نجاحها في تحقيق أهدافها، وإنتاج مفاعيلها ذلك أن القوانين الاقتصادية تعمل وفق نظام السلسلة المتربطة، وإذا فقدت إحدى حلقاتها يتعطل عملها وتتوقف عن الدوران.
- ر- يجب استخدام الإمكانيات الناجمة لدى القطاعين العام والخاص، وتنمية عنصر المنافسة الإيجابية بينهما في مجال التسويق، أي أن تلعب المجتمعات دوراً تجارياً منافساً للأسعار المعروضة من قبل القطاع الخاص الذي يلجأ بدوره إلى سياسة تخفيض الأسعار كي يبيع بضاعته المكدسة نتيجة منافسة المجتمعات الحكومية له، كما يجب معالجة البطالة المقنعة، وإعادة النظر بالتزايد السكاني.

ز - من المهم جداً إيجاد معايير سليمة بالنسبة لاتخاذ قرار تصنيع أية مادة أولية، بشكل يراعي الوضع التفاسبي العالمي بالنسبة لسعر مادة أولية، قبل إضافة أية مرحلة صناعية، أو هل ان المرحلة الصناعية المضافة قد حسنت من وضعها التفاسبي، ثم ماهية وعدد المراحل الصناعية التي يجب إضافتها، حتى نحصل على منتج منافس عالمياً، لاسيما وأن فهم هذه المعايير، المستند إلى وضع المنافسة العالمية هو الذي يساعد على اتخاذ القرار الحكيم حول تصدير المواد الأولية، أو الاحتياط بها لإجراء قيمة مضافة محلياً عليها.

س - إن الجودة في جوهرها عنصر هام في موضوع الاستعدادات للتغيرات المستقبلية، كاتفاقية الغات، وقد صدرت معايير الإيزو لدى الدول المتقدمة، وكانت هذه المعايير حصيلة الاستنتاجات للأعمال التي تزولها على الأرض واقعياً، لذلك فإن تطبيق هذه المعايير في سورية من شأنه أن يحكم سيطرة البلدان الصناعية العملاقة بإنتاجها المنافس من حيث المواصفات والجودة على المنتجات السورية، من هنا تأتي أهمية اعتماد سورية تطبيق الجودة حسب المفاهيم العالمية السائدة أولاً، والقيام بإجراءات مقارنة مستمرة بين نتائج تطبيقها وبين وضع المنافسة العالمية، وألا تل JACK إلى تطبيق نظام الاقتصاد الحر الكامل (الغات) مالم توفر إمكانيات تطبيقه، ومن هنا لابد للدول العربية من تطبيق نظام التجارة الحرة فيما بينها قبل أن يطبق النظام العالمي عليها وهي مجزأة، حيث يؤمن التكامل الاقتصادي لها مواجهة تحديات الأنظمة الاقتصادية القوية.

الخاتمة:

من كل ما سبق يتضح لنا بجلاء أن البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها سورية كغيرها من الدول العربية في الألفية الجديدة، اختلفت اختلافاً مذهلاً عنها في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، فالمنافسة الدولية اشتدت، وقاعدة النجاح الاقتصادي تغيرت، بفضل الجولات المتتالية من التحرير الاقتصادي، التي تقودها منظمة التجارة العالمية، والاستثمار العابر للحدود، وإزالة الضوابط المالية، والتي أدت إلى إحداث تغييرات كبرى في التجارة والمالية والاستثمارات على الصعيد العالمي، ولتحقيق النجاح في الاقتصاد السوري، لابد من التوجه نحو زيادة مشاركته في الاقتصاد العالمي، و الوصول إلى الأسواق الدولية، عبر نيل عضوية النظام التجاري القائم على القواعد المتعددة الأطراف والمعروفة بمنظمة التجارة العالمية، وذلك عبر تحقيق البنية الاقتصادية الحقيقة، التي تمكن الاقتصاد السوري من المشاركة الحقيقة في السوق العالمية، والوصول إلى سلع تصديرية تنافسية تؤدي بدورها إلى اللحاق بركب اتفاقيات التجارة الدولية، التي تنظمها منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال إجراء عملية التكيف والتأنق الاقتصادي مع اقتصاد السوق، وما يستلزم كل منهما من بناء مؤسسات اقتصاد السوق وألياته من الشفافية والمنافسة.

المراجع:

.....

1. العريبي، عدنان، 1995-1996 - التحليل الاقتصادي الجزئي، مطبعة المدينة، دمشق.
2. العيسوي، إبراهيم، 1995-الغات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3. شعبان، إسماعيل، 1997 - العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة حلب.
4. الحمش، منير، كانون الثاني 2003- الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا.
5. سعيفان، سمير، حزيران 2003- قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر.
6. كنعان، علي، أيار 2000- النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر.
7. قلعاوي، غسان، 1995- القطاع العام إلى أين، خواطر حول تخصيص القطاع العام، الطبعة الأولى، دار المكتبي.
8. زيني حسين، عوض الله، 1998- الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت.
9. شومان شوكت، عدنان، 1996- اتفاقية الغات الدولية الرابحون دوماً والخاسرون دوماً ، دار المستقبل دمشق.
10. نتائج جولة الأوروغواي وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.
11. راتب، شلاح، 2001-3-20 - حول إصلاح النظام المصرفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.
12. البساط، هشام، 4-7 حزيران (يونيو) 2001- تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2002-2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
14. وصف سورية بالمعلومات، المكتب المركزي للإحصاء، الإصدار الخامس 2003.
15. موافق اقتصادية، تشرين الثاني / نوفمبر 1998- الفساد والتنمية، من سلسلة المجالات الإلكترونية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية.
16. العبد الله، مصطفى، 1998- الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص 125.
17. الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2001، انظر .Com www.arabicnews .http://